AL-QANATIR | **International Journal of Islamic Studies** | Vol. 7. No. 2 (2017)
http://myjms.mohe.gov.my/index.php/alqanatir | eISSN: 2289-9944

PERSONAL DUTIES AND ACADEMIC REQUIREMENTS IN INVESTIGATING THE MANUSCRIPTS OF HADITH AND ITS STUDIES

أهم الواجبات الشرعية والضرورات العلمية في تحقيق المخطوطات الحديثية ودراستها

Taher Abdurrazzag Taher Mesallem[i] & Muhammad Zaid Bakar Redin[ii]

[i] (*Corresponding author*). Ph.D Candidate, Universiti Sains Islam Malaysia. tahermesallem@yahoo.com
[ii] Master Candidate, Universiti Sains Islam Malaysia. daruzzid_ibnubakar@yahoo.com.my

Abstract

This paper deals with the issues concerning the personal duties and academic requirements that should be fulfilled by anyone interested in studying and critically editing the manuscripts in the field of hadith and its studies. The goal is to facilitate the guidelines for the researchers, especially for analyzing old manuscripts. There are also certain matters that should be made to have a well-established methodology in order to achieve good result during the time of the investigation. In particular, personal qualities of researchers such as academic sincerity, perseverance and possession of knowledge in various aspects of the manuscript and related subjects are indispensable to ensure validity and precision of the knowledge transferred in the text studied. At the same time, some of the important steps and tools in studying hadith texts from manuscripts are also discussed together with some of the symbols commonly used by the scribes and authors in their works. This working paper will endeavor the criteria of the modern-world of manuscript research and also the criteria as a researcher, mainly through the muhaddithin's methodology. Despite its precise nature, the issues highlighted in this paper provides an important overview of the proper textual editing process for those interested to study Islamic manuscripts, especially in the field of hadith and its sciences.

Keywords: *Duties, hadith, manuscript, requirement, guidelines*.

ملخص البحث

تناولت هذه الورقة البحثية أهم الواجبات الشرعية والضرورات العلمية في مجال دراسة وتحقيق المخطوطات الحديثية، ويهدف هذا البحث إلى الوصول لإتقان تحقيق المخطوطات الحديثية وتسهيل طريق محققي التراث عموماً والمخطوطات الحديثية خصوصاً؛ وذلك ببيان الخطوات الراسخة للمنهجية السليمة والمتقنة لعملية التحقيق، حيث كان منهجنا في هذه المقالة استقراء منهجية طرق البحث العلمي، ومن ثم وضعها في قالب مختص بالمخطوطات الحديثية، ويمكننا القول؛ أن هذه الورقة تعد مفتاحاً ومدخلاً مبسّطاً لمن أراد الولوج في باب التحقيق، وبخاصة فيما يتعلق بمرويات الحديث النبوي، وقد توصلنا بهذا البحث إلى إيصال منهجية واضحة المعالم لأجل تحقيق النصوص الحديثية في خير صورة علمية تقوم على القواعد والأسس التي وضعها المحدثون.

الكلمات المفتاحية: الواجبات، الحديث، المخطوطات، الضرورات، الخطوات.

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، والسراج الأنور، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه الذين قضوا بالحق، وبه كانوا يعدلون، أما بعد:

فتعد المخطوطات بصفة عامة؛ من أهم مصادرِ التَّأْرِيخِ التي أوصلت إلينا تراث ماضي الأسلاف، فهي بمثابة العلم النافع المكنوز في شتى العلوم، ألفها أصحابها العلماء، وتلاميذهم الأجلاء؛ من خلال تدويناتهم ومؤلفاتهم العلمية، ثم نقلها عنهم النساخ معاصرةً بالمشافهة والإملاء، أو نسخوها من النسخة الأم، أو نقلاً من نسخ أخرى لم يعاصروا مؤلفيها، وهكذا.، ولا شك أن النُّسَّاخ؛ منهم الراسخون في العلم، ومنهم دون ذلك من تجارٍ وورَّاقين، لذلك؛ نجد بعض النسخ لمخطوطةٍ بعينها؛ قد اختلفت مادتها العلمية أو زادت أو نقصت، وهذا يرجع لعدة عوامل؛ أهمها: عبث بعض النساخ بالنص، فاختصروا وأضافوا في غير الحاشية، فزادوا في المتن نصوصاً من عندهم، سواء كانت إدراجاً عند أهل الحديث، أو شرحا للمعاني عند غيرهم.

ولا شك أن هذه الزيادات تثقل كاهل المحقق للوصول إلى حقيقة النص التي تركها المؤلف، وبخاصة إذا كانت النسخ المخطوطة شحيحة أو مفقودة، أو كانت النسخ المتوافرة؛ قد كثر فيها السقط والخرم والتصحيف والتحريف والتضبيب، وهي ولا بد؛ تحتاج منا في نهاية الأمر أن نخرجها من حاجز الطي والنسيان والتلف والضياع والعدم، إلى نور الوجود بصورة مشرقة أصيلة، تضاف لتراثنا العلمي الخصب، للاستفادة من العلم المكتنز بين طياتها، وأما ما يتعلق بالمحققين في زمننا؛ فالكثير منهم لا يراعي قواعد أصول التحقيق، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف نخرج مخطوطة تقل فيها الأخطاء، ومحاولة نشرها كما ألفها صاحبها؟ وكيف لباحث في مجال الحديث النبوي الشريف الذي هو من أجل العلوم؛ أن يخرج لأمة الإسلام أحاديث تخلو من اللبس والأخطاء؟ لمثل هذه الأسباب؛ كان اختيارنا لهذا الموضوع للمساهمة في إيجاد حل لهذه المشكلة.

وقد وضع علماء التحقيق قواعدَ جليلة يجب اقتفاء أثرها لكل من أراد أن يقتحم هذا الفن، ومن خلال معاينة الكثير من المخطوطات والكتب؛ رأينا الكثير من المخطوطات المحققة والمطبوعة؛ تحتاج لإعادة تحقيق، وإخراج يسر الناظرين قبل المتخصصين، فبعض المحققين يطبع المخطوط ولا يحققه، وهو بمقابلته المتسرعة للنسخ، وتعليقاته اليتيمة، وتعقيباته الجوفاء؛ يعتقد أنه عمل على تحقيق تلك المخطوطة حق العمل، ولا يعلم أن التحقيق يكمن في إخراج الكتاب على أسسٍ صحيحة، محكمة من التحقيق العلمي في عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف، والخطأ والنقص والزيادة والسقط، وإثراء

الحواشي بتحقيق الغامض، وتوضيح المبهم، وزيادة الحواشي لكل مسألة في المتن؛ حتى تغنيها وتثريها إذا دعت الضرورة لذلك، ويتأكدُ هذا في مسائل الشريعة الغرّاء التي لا ساحل لبحرها، إذ لا شك أن لهذه المخطوطات الأثر البالغ في نقل معالم التشريع والدين، لذلك؛ فقد جعلنا خصصنا جزءاً في هذه الورقات للكلام عن كيفية تحققيق المخطوطات في مجال الحديث النبوي الشريف.

ولا ضير علينا إن قلنا أن العناية بهذا النوع من المخطوطات؛ من معالم حفظ الدين الذي تكفل الله بحفظه إلى قيام الساعة، وقد جمعنا المادة العلمية لهذا البحث المصغر؛ من مصادر ومراجع مختلفة، ووسمناها بـ(أهم الواجبات الشرعية والضرورات العلمية في دراسة وتحقيق المخطوطات الحديثيّة)، وكانت الخطة فيها؛ أن قسمناها إلى مبحثين ثم النتائج والخاتمة، فالمبحث الأول؛ تحدثنا فيه عن أهم الواجبات الشرعية والعلمية، وتناولنا فيه ثلاثة مطالب؛ تكمن في الثقافة العلمية، والهمة العالية، والأمانة العلمية، أما المبحث الثاني؛ فتم الحديث فيه عن أهم الواجبات التي يجب اتباعها لتحقيق المخطوطات الحديثية، مع التفصيل في كيفية تقسيم الدراسة المراد تحقيقها، بصفة عامة، وتفصيل القول في كيفية التخريج للأحاديث النبوية، مع بيان الرموز المستخدمة في المخطوطات الحديثية، وقد حاولنا جاهدين الاختصار والاقتصار على أهمها، بما ينفع القارئ الكريم -إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول: أهم الواجبات الشرعية والعلمية في تحقيق المخطوط

نقصد بالواجبات الشرعية والعلمية هنا: ما يتحقق بالواجب -بمفهومه اللغوي- وهو الواجب علماً وعملاً في حق من أراد تحقيق المخطوطات، بمعنى أنه يفيد معنى الإلزام والحتمية للمقدم على هذا الأمر، حتى يصل لدرجة الجودة والإتقان في بحثه وتحقيقه.

أهم الواجبات الشرعية والعلمية التي ينبغي على المحقق التحلي بها: وهذا المبحث ليس مختصاً بالباحثين في الحديث وفروعه فقط، بل هو يُعنى بكل محقق أراد تحقيق مخطوطة علمية في شتى المجالات، أو كتابة بحث في مختلف الموضوعات، ولعل أهم الواجبات التي ينبغي أن يهتم بها كل محقق أو باحث، تتلخص في الآتي:

المطلب الأول: الثقافة العلمية

ونقصد بالثقافة؛ العلمَ والمعرفةَ وسعةَ الاطلاعِ، فالعمل على بحث علمي منهجي متخصص في العلم المبتغى؛ يتطلب إعداداً علمياً كبيراً، قد حضر له السنين الطويلة، وأتبعه بجهودٍ متتابعة، لتكوين شخصية علمية قوية، تُؤَصِّل المسائل، ولا تقف عند الملخصات، والمناهج المبسطة؛ بل تنطلق بالاجتهاد والاستنباط في معرفة المسائل بأصولها وفروعها، حتى تكون لها ملكة بنّاءة في النقد ومعرفة الأدلة، ويكون الباحث فيها له استنباط في محله، وليست أوهاما أو سراباً يحسبه الظمآن ماءً، بل بالثقافة المبتغاة؛ تتلخص عنده ملكةً

ورأياً؛ قد يفوق غيره ممن خاض غمار هذا العلم، ولكي يتحصل الباحث على هذا الفضل الكبير؛ لا بد له من كثرة الاطلاع، والقراءة المتعمقة في الكتب المتخصصه في مجاله، وملخصاتها، وعدم الاستهانة بمعرفة أوجه الاختلاف والتشابه في كل مسألة يخوض غمارها، ويعتلي أمواجها، قال القرافي رحمه الله: "وَكَمْ يَخْفَى عَلَى الْفَقِيهِ وَالْحَاكِمِ الْحَقُّ فِي الْمَسَائِلِ الْكَثِيرَةِ بِسَبَبِ الْجَهْلِ بِالْحِسَابِ وَالطِّبِّ وَالْهَنْدَسَةِ، فَيَنْبَغِي لِذَوِي الْهِمَمِ الْعَلِيَّةِ أَنْ لَا يَتْرُكُوا الِاطِّلَاعَ عَلَى الْعُلُومِ مَا أَمْكَنَهُمْ".[1] فالذي ذكره القرافي في قلة نشاط بعض الفقهاء والقضاة بالاشتغال ببعض العلوم التي تهمهم، لكنها ليست من تخصصهم، فكيف لو رأى الباحثين اليوم، وقد استسلموا واستكانوا[2] لضعفهم في تخصصاتهم، التي ينبغي أن يكونوا فيها أفذاذاً؟!

والملاحظ أن الكثير من الباحثين في علوم المناهج؛ قد وضعوا العديد من الصفات والهيئات التي يجب على الباحث التحلي بها، أو جعلوا شروطاً للباحث، وعند تحليل هذه الصفات، وجدناها متداخلة مع بعضها البعض، ويخدم بعضها بعضاً، فالثقافة وعلو الهمة مثلاً؛ يجمعهما قول الشافعي رحمه الله:

أَخي لَن تَنالَ العِلمَ إِلّا بِستَّةٍ *** سَأُنبيكَ عَن تَفصيلِها بِبَيانِ
ذَكاءٌ وَحِرصٌ وَاِجتِهادٌ وَبُلغَةٌ *** وَصُحبَةُ أُستاذٍ وَطولُ زَمانِ[3]

فاستغلال الذكاء في طلب العلم؛ داخل في عموم الثقافة، بل هو من نِتَاجِها، ولا نتحدث هنا عن الذكاء المتميز أو المهارات الفردية التي وهبها الله لبعض خلقه، ورفع بها بعضهم على بعض؛ فتلك فروق فردية يُصَرِّفُها الباري لمن يشاء وكيفما يشاء لعباده، إنما نقصد بالذكاء؛ استغلال الإنسان للعقل الفطريّ الذي وهبه الله لكل إنسان، وتوظيفه في المكان الذي يرتقي به ويرفعه الدرجات العلى، قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجاتٍ وَاللَّهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾،[4] أما البُلْغَةُ: فكل ما يكفي لسدّ الحاجة والعيش، ولا يفضُل عنها،[5] وأما ملازمة العلماء وأخذ العلم عنهم، والحرص والاجتهاد، وقضاء الأوقات الطويلة واغتنام الأوقات في طلب العلم؛ فداخل في علوّ الهمة.

ومما يجب أن يتحلى به الباحث كذلك؛ الموضوعية، والدقة والنظام، والتجرد عن الهوى، والتواضع واحترام آراء الآخرين، فالعصمة ليست إلا لمن عصمه الله، والكمال المطلق ليس لأحد، إلا الخالق عز وجل، ومما يجب أخذه في الاعتبار؛ أن يكتب الباحث في مجال تخصصه، –مع الرغبة ومحبة ما يكتب فيه،– لأن الباحث المتخصص؛ يكون ملماً بأغلب جوانب بحثه، سواء كانت أساسية أو مكملات، فتجد

---

[1] القرافي، أحمد بن إدريس، أنوار البروق في أنواء الفروق: 11/4، الْفَرْقُ السَّادِسُ وَالْمِائَتَانِ.

[2] استكان: ذلّ وخضع، ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: 371/13، مادة: كين.

[3] الشافعي، محمد بن إدريس، ديوان الشافعي، ص: 122.

[4] سورة المجادلة، من الآية: 11.

[5] ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: 636/1، مادة: بلغ.

بحثه قليل الأخطاء، نزر العثرات، لذلك فقد تغير المحيط العلمي في العصر الحديث، فأصبح متنوعاً بالتخصصات الدقيقة، زد على ذلك انتفاع الباحث وإحاطته بكليات العلم، فطالب الشريعة مثلاً؛ يدرس الشريعة في المرحلة الثانوية، وما بعدها، ثم يتخصص في فرع من فروعها، كالعقيدة، أو التفسير، أو الفقه، أو أصوله، أو التفسير، أو الحديث وعلومه، وهكذا، وبعكس هذا؛ فإن الباحث في غير تخصصه، والدارس بغير رغبته؛ يعرض نفسه للخطأ، والسقطات والزلات، وقد قيل: "إذا تكلم المرء في غير فنه؛ أتى بهذه العجائب".[6]

ومما يلحق بثقافة المحقق؛ الإلمام الواسع باللغة العربية وأساليبها ومفرداتها وسائر علومها؛ ما يذلل كثيراً من الصعاب التي قد تواجه المحقق في أساليب المخطوطة، ولغتها، حيث يجد من الحصيلة اللغوية ما يمكنه من تدقيق النظر، والوصول إلى الوجه الصحيح، وكذلك الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات، والدراسة الواسعة بأصول تحقيقها، ومعرفة أصولها، وما كتبت به من خطوط متنوعة، مشرقية ومغربية، وفارسية، وغيرها، ويستتبع ذلك التمرس بنهج النساخ ومصطلحات القدماء في الكتابة، مثل علامات التضبيب، واللحق، والإحالة، ولا بد من معرفة اصطلاحات القدماء في الضبط بالشكل، وعلامات إهمال الحروف غير المعجمية، وما يسمى بالتعقيبة، كما أنه لا بد من سعة الاطلاع على كتب التراث ومصادره في مختلف جوانب البحث والمعرفة، ومعرفة مناهج المؤلفين، وتوجهاتهم العلمية، وطرق البحث في مصنفاتهم لمختلف العلوم، مما يساعد المحقق على تحرير وتوثيق نصوص الكتاب الذي يعمل على تحقيقه، وكذلك؛ أن يكون المحقق على علم ودراية بموضوع الكتاب، فيكون من أهل الاختصاص، وذلك أدعى إلى أن يكون العمل أكثر إتقاناً ودقة، مما لو تصدى له شخص آخر له وجهة علمية أخرى.[7]

المطلب الثاني: الهِمّةُ العالية

من أراد علم التحقيق وكانت عنده هواية طاغية، وشغف دافق، ودربة واسعة؛ فلا بد أن يكون صاحب همةٍ عاليةٍ، والهِمَّةُ مأخوذة من الهمِّ، والهمُّ أصلٌ صحيح، قال ابن منظور: "والهمة واحدة الهمم، والمهماتُ من الأمور: الشدائد المحرقة"،[8] قال: "وهمّ بالشيء يهمُّ همًا: نواه، وأراده، وعزم عليه"،[9] وقال ابن فارس: "والهم ما هممت به، وكذلك الهمة"،[10] والهِمّة تُنطق بكسر الهاء وفتحها، قال ابن منظور: "الهَمَّةُ، والهِمَّة:

[6] وهو قول مشهور للحافظ ابن حجر في الفتح: 584/3، برقم: 1753، بَاب: الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ أَيْ وَبَيَانِ مِقْدَارِهِ.

[7] ينظر: عسيلان، عبد الله عبد الرحيم، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص: 41، 42، بتصرفٍ.

[8] ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب لابن منظور: 620/12، مادة: همم.

[9] المصدر نفسه.

[10] ابن فارس، زكريا، معجم مقاييس اللغة: 13/6، مصطلح: هم.

ما هَمَّ به من أمرٍ ليفعله، وتقول: إنه لعظيم الهمة، وإنه لصغير الهمة، وإنه لبعيد الهِمَّة والهَمَّة بالفتح"،[11] وقال ابن القيم في تعريف الهمة: "والهِمَّةُ فِعْلةٌ من الهم، وهو مبدأ الإرادة، ولكن؛ خصوها بنهاية الإرادة، فالهم مبدؤها، والهمة نهايتها"[12] وقال الفيروز أبادي: "الهمة ما هُمَّ به من أمرٍ لِيُفْعَل"،[13] قال ابن فارس: "والهمّام الملك العظيم الهمة"،[14] وقيل: الهمام السيد السخي الشجاع.[15]

والعالية اسم فاعل من الفعل علا، وعُلو كل شيء، وعِلوه، وعَلْوه، وعُلاوته، وعاليه، وعاليته: أرفعه،[16] وعالية كل شيء أرفعه وأشرفه، قال الأزهري: وعالية الحجاز أعلاها، وأشرفها موضعاً،[17] ونقصد بإضافة "العالية" إلى الهمة؛ اتباع الأشرف والأسمى في طلب العلم مع الصبر والاحتساب، دون كلل أو ملل.

وقد وضع محمد الحمد تعريفاً للهمة العالية فقال: "هي النية الصادقة، والعزيمة الجازمة، والإرادة القوية الرفيعة، والرغبة الأكيدة؛ في التحلي بالفضائل والتخلي من الرذائل، والهمة توصف بالعلو، وتوصف بالدنو، فيقال: همة عالية، ويقال: همة دانية"،[18] فعلو الهمة يكمن في استصغار ما دون النهاية من معالي الأمور، وطلب المراتب السامية، واستحقار ما يجود به الإنسان عند العطية، والاستخفاف بأوساط الأمور، وطلب الغايات، والتهاون بما يملكه، وبلا ما يمكنه لمن يسأله من غير امتنان ولا اعتداد به،[19] وعلو الهمة والصبر؛ رضيعا لِبانٍ، فلا يكون الصبر إلا مع علو الهمة، ولا تكون الهمةُ عاليةً إلا باقترانها مع الصبر، والتذرع بالصبر والأناة؛ من أهم المهمات في التحقيق العلمي الرشيد، لأن المحقق كثيراً ما تواجهه مشكلات وصعوبات، قد تتطلب وقفات طويلة ومتأنية، للوصول إلى علاجها الصحيح عن علم ويقين، وبعد طول بحث وتقص، بعيداً عن النظرة العجلى التي تأخذ بأقرب ما يتبادر إلى الذهن دون إعمال الفكر وتدقيق النظر وتقليب الأمر على جميع وجوهه المحتملة مع الهمة العالية بغية الوصول إلى وجه الصواب،[20] روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "لا تصغرنَّ همتكم؛ فإني لم أرَ أقعد عن المكرمات من صغر

---

[11] ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب لابن منظور: 621/12، مادة: همم.

[12] الجوزية، ابن القيم، مدارج السالكين: 5/3.

[13] الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط: 1171، مصطلح: الهم.

[14] ابن فارس، زكريا، معجم مقاييس اللغة: 13/6، مصطلح: هم.

[15] لسان العرب لابن منظور: 621/12، مادة: همم.

[16] المصدر السابق: 83/15.

[17] المصدر السابق: 87/15.

[18] الحمد، محمد بن إبراهيم، الهمة العالية، ص: 16، الطبعة الثانية: 1417هـ - 1997م، دار القاسم، الرياض، السعودية.

[19] الجاحظ، عمرو بن بحر، تهذيب الأخلاق، ص: 28.

[20] عسيلان، عبد الله عبد الرحيم، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص: 41، 42، بتصرفٍ.

الهمم"،[21] وقال أحد الصالحين: "همتك فاحفظها، فإن الهمة مقدمة الأشياء، فمن صلحت له همته وصدق فيها، صلح له ما وراء ذلك من الأعمال"،[22] لذلك؛ لا تجد باحثاً همته عالية في البحث والتحصيل العلمي؛ إلا وقد اقترب من التوفيق والإتقان، والخير والصواب، ويكون عمله حينئذٍ مليئاً بالفوائد العلمية، مستساغاً من أهل التخصص، لأنه بذل طاقاته، وضحى بأوقاته بالصبر واليقين، مع إعطاء نفسه الراحة من النصب والتعب، ولا يكون متعباً لنفسه من غير تحصيل، لأنه يعلم علم المؤمنين؛ أن المُنْبَتَّ[23] لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى، وبالمقابل أيضاً؛ لا يكثر المسافر من راحته، فيضيع مقصده، لأنه إنما يقطع السفر لنفي النصب، ويصل المسافر بلزوم الجادة، وسير الليل، فإذا حاد المسافر عن الطريق، ونام الليل كلَّه، فمتى يصل إلى مقصده؟! قال يحيى بن أبي كثير: "لا ينال العلم براحة الجسد"،[24] فالاعتدال مطلب لكل منال!

والهمة العالية هي لصاحبها؛ كمالٌ للعقل، ورفعة ومنزلة بين الأقران، لأن عالي الهمة قد تنور بنور العلم، فكانت حياته طريقاً للفلاح، قال ابن الجوزي: "من علامة كمال العقل علوُّ الهمة، والراضي بالدونِ دنيٌّ"،[25] والزهد في الاطلاع للأفضل والعمل عليه؛ من العيوب في شخصية الباحث، وهي من المثبطات التي تجعل الباحث ضعيف الحجة، قليل البرهان لفكرته، وقد صدق قول المتنبي:

ولم أرَ في عيوب الناس عَيْبًا *** كنقص القادرين على التَّمامِ[26]

ومن ثمرات الهمة العالية كذلك؛ التحصيل العلمي الجيد، فمن علت همته في العلم ونشره؛ كانت ثمرة تحصيله في بحثه؛ طيبة الأكل بلا شك، قال ابن القيم: "فمن علت همته، وخشعت نفسه، اتصف بكلِّ خلق جميل، ومن دنت همته، وطغت نفسه، اتصف بكلِّ خلق رذيل"،[27] وقال أيضًا: "الهِمَّة العلية لا تزال حائمة حول ثلاثة أشياء: تعرُّفٌ لصفةٍ من الصفات العليا؛ تزداد بمعرفتها محبة وإرادة، وملاحظةٌ لِمِنّةٍ؛ تزداد بملاحظتها شكرًا وطاعة، وتذكُّرٌ لذنب تزداد بتذكره توبة وخشية، فإذا تعلقت الهمة بسوى هذه الثلاثة،

---

[21] الماوردي، علي بن محمد، أدب الدنيا والدين، ص: 319.

[22] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، صفة الصفوة: 528/2.

[23] المنبتّ: المنقطع، وهو هنا؛ نعت للمسافر الذي يواصل سفره ليلاً ونهاراً، دون فتور أو ارتياح له ولدابته، فيحرم؛ وصوله إلى مقصوده، ويتسبب في ضياعه بالصحراء بسبب النصب الشديد، وينظر: ابن سلام، القاسم، غريب الحديث: 28/2، مادة: وغل.

[24] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله: 385/1، برقم: 554.

[25] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، صيد الخاطر، ص: 28.

[26] العكبري، عبد الله بن الحسين، شرح ديوان المتنبي: 163/1.

[27] الجوزية، ابن القيم، الفوائد، ص: 144.

جالت في أودية الوساوس والخطرات"،[28] فمن أراد الوصول للعلا؛ جعل همته عالية ونيته صافية، ولا يلتفت إلى الملمات والعقبات التي تواجهه أثناء بحثه، والجدير بالذكر هنا؛ أن الباحث في مجال التراث العلمي كالمخطوطات؛ يجب أن يتميز بهذه الصفة أكثر من غيره من الكاتبين في البحوث العلمية، لأن النص هو الذي يجبره على تقويمه وإخراجه بصورة مشرقة بالبحث والتنقيب، وتحقيقه ابتداءً من جمع النسخ وما يحمله من عناءٍ، وتحري نسبتها إلى مؤلفها، وانتهاءً بتحقيق النص وعزو كل كلام لصاحبه، لذلك؛ فإن "الْمطلب الْأَعْلَى مَوْقُوف حُصُوله على همة عالية وَنِيَّة صَحِيحَة فَمن فقدهما تعذّر عَلَيْهِ الْوُصُول إِلَيْهِ، فَإِن الهمة إِذا كَانَت عالية؛ تعلّقت بِهِ وَحده دون غَيره، وَإِذا كَانَت النِّيَّة صَحِيحَة؛ سلك العَبْد الطَّرِيق الموصلة إِلَيْهِ، فالنية تفرد لَهُ الطَّرِيق، والهمة تفرد لَهُ الْمَطْلُوب، فَإِذا توَحد مَطْلُوبه وَالطَّرِيق الموصلة إِلَيْهِ؛ كَانَ الْوُصُول غَايَته".

ولا يمكن للباحث أن تكون همته عالية، ويصل إلى المطلب الأعلى؛ إلا بتركه ثلاثة أشياء: العوائد، والعوائق، والعلائق.

i. فالعوائدُ، هي السكون إلى الدعة والراحة وما ألفه الناس واعتادوه من الرسوم والأوضاع التي جعلوها بمنزلة الشرع المتبع.
ii. والعوائقُ، هي أنواعُ المخالفاتِ ظاهرها وباطنها، فإنها تعوقُ القلب وتشغله عن سيرِه إلى الله وتقطَعُ عليه طريقه، وتضعف همته، وتكمن العوائق في ثلاثة أشياء: الشرك، والبدعة، والمعصية.
iii. والعلائقُ، وهي كلُّ ما تعلَّقَ به القلبُ دونَ الله ورسوله من ملاذِّ الدنيا وشهواتها، ورياستها، وصحبة الناس والتعلُّقِ بهم.[29]

ولا سبيلَ للباحث إلى قطع هذه الأمور الثلاثة ورفضها إلا بقوة التعلق بالمطلب الأعلى، وإلا فقطعها عليه بدون تعلقه بمطلوبه ممتنعٌ، فإن النفس لا تترك مألوفها ومحبوبها إلا لمحبوب هو أحبُّ إليها منه وآثرُ عندها منه.

وقد عقد ابن القيم في الفوائد فصلاً في بيان أن حصول المطلب الأعلى موقوف على همة عالية ونيةٍ صحيحةٍ، فمن فقدهما تعذر عليه الوصول إليه، ثم قال: "مدار الشأن على همة العبد ونيته، وهما مطلوبه، ولا يتم له إلا بترك ثلاثة أشياء: الأول: العوائد والرسوم والأوضاع التي أحدثها الناس، الثاني: هجر العوائق التي تعوقه عن إفراد مطلوبه وطريقه، وقطعها، الثالث: قطع علائق القلب التي تحول بينه وبين تجريد التعلق بالمطلوب، والفرق بينها أن العوائق هي الحوادث الخارجية، والعلائق: هي التعلقات القلبية بالمباحات

[28] المصدر السابق، ص: 99.
[29] ينظر: المصدر السابق؛ ص: 144.

ونحوها، وأصل ذلك: ترك الفضول التي تشغل عن المقصود من الطعام، والشراب، والمنام، والخلطة، فيأخذ من ذلك ما يعينه على طلبه، ويرفض منه ما يقطعه عنه أو يضعف طلبه". اهـ.[30]

وقد صدق ابْن هِشَامٍ الأنصاريُّ، حيث قال:

وَمَن يصطبرْ لِلْـعِلمِ يَظْـفَر بِنَيْــلِهِ ** وَمَن يَخْطَبِ الحسناءَ يصبرْ عَلَى الْبَذْلِ
وَمن لمْ يُذِلَّ النفسَ فِي طَلَبِ الْعُلَى ** يَـسِيراً يَـعِشْ دَهْــراً طَـوِيلاً أَخَا ذُلِّ[31]

المطلب الثالث: الأمانة العلمية

الأمانة: اسمٌ لما يؤَمَّنُ عليه الإنسان، وهي ضدُّ الخِيانة،[32] قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾،[33] قال الراغب: "أي؛ ما اؤتمنتم عليه"،[34] وهي تشمل ما أمر به الشارع وما نهى عنه،[35] وتعتبر من لوازم الإيمان، كما جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له).[36]

أما في مدلولها الاصطلاحي الذي نعنيه؛ فهي عدم سرقة الجهود العلمية للآخرين، والإشارة إليها وعزوها لأصحابها إذا نقل الباحث منها شيئاً، وعدم نسبتها إليه ألبتة، وإن كان بطريقة غير مباشرة، يفهم من السياق أن المنقول؛ هو من كلام الباحث نفسه، والأمانة العلمية من أوجب الواجبات في كتابة البحث العلمي، وهو مطلب عزيز لكل مسلم، فضلاً عمن تخصص في نشر العلم، ومن أكرمه الله بطلب العلم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾.[37]

قال الحافظ ابن كثير: "يخبر تعالى أنه يأمر بأداء الأمانات إلى أهلها، وفي حديث الحسن عن سمرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك)"،[38] وهو يعم جميع الأمانات الواجبة على الإنسان، فأمر الله عز وجل بأدائها"،[39] والأمانة العلمية في البحث العلمي

---

[30] المصدر نفسه.

[31] البيتان من قول جمال الدّين ابن هشام الْأَنْصَارِيّ، ت: 761هـ، النحْوي المشهور، صاحب الشذور، تنظر ترجمته في: ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المقصد الأرشد: 66/2، برقم: 551.

[32] ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: 21/13، مادة: أمن.

[33] سورة الأنفال، الآية: 27.

[34] الراغب الأصفهاني، محمد بن الحسين، مفردات ألفاظ القرآن, للراغب الأصفهاني، ص: 90.

[35] النووي، يحيى بن شرف الدين، شرح صحيح مسلم: 168/2.

[36] صحيح، رواه أحمد في المسند 135/3, وقال الألباني: "صحيح". انظر: صحيح الجامع الصغير برقم: 7179.

[37] سورة النساء، الآية: 58.

[38] صحيح، رواه أحمد في المسند: 414/3، وقال الألباني: "صحيح" انظر: الجامع الصغير برقم 240.

[39] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم: 527/1، سورة النساء، الآية: 58.

من حقوق العباد بعضهم على بعض، فلا يجوز التعدي وسرقة أفكار وأبحاث الآخرين بحجة نقل العلم، إذا لا يصح النقل من الغير إلا بالاستئذان والاستحلال، أو الإحالة على مصدر المعلومة وصاحبها في المتن أو الحاشية، وبهذا يحصل المقصود المنشود، وهو إعطاء كل ذي حقٍ حقه، فمن كان فقيراً في علمه وتحصيله، فليأكل بالمعروف من غيره، بدون ظلم أو اعتداء على حقوقهم.

وإذا انعدمت الأمانة العلمية في البحوث والمؤلفات؛ فقد انعدمت الثقة من الناس في الناشر وفيما ينشره، ويحصل بتزويره من المفاسد والاعتداء على حقوق الآخرين؛ ما الله به عليم، لذلك فكل باحث بحاجة إلى وازع إيماني صادق، يجعل فيه ميزان الشرع نصب عينيه، ويتحرى أهداف حياته وأخراه بالصدق والأمانة وإخلاص النية، ومن هنا يتضح أن العمل البحثي أمانة في عنق كل من يقوم به، ولا سيما إذا كان معيناً من قبل ولي الأمر في المراكز البحثية والمكتبات ودور النشر، فإن الأمانة عندئذ تعظم، وقد قال أبو ذر لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألا تستعملني؟ قال: -فضرب بيده على منكبي،-" ثم قال: (يا أبا ذر؛ إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها).[40]

ومن أداء الأمانة أن يبذل الباحث جهده في إتقان البحث العلمي، وعدم التقاعس عن القيام بما يجب القيام به من البحث والتدقيق كلٌ على حسب تخصصه، فالباحث في علوم الشريعة؛ يهتم بضوابط البحث والتحقيق كعزو الآيات القرآنية لسورها، وتخريج الأحاديث والرجوع إلى أمهات الكتب والسعي نحو الوصول إلى القول الراجح إذا كانت المسألة مختلفاً فيها بين الفقهاء، كما أن من أداء الأمانة ستر عورات المؤلفين وزلات العلماء وعدم إفشائها بين الناس، إلا على سبيل بيان الحق بالدليل، وذلك بعد مناصحة المؤلف -سراً- فإذا لم يرعوِ، ولم يستجب، وبقي مكابراً في غيّه وأغلاطه، ففي هذه الحالة يرد عليه بالحسنى، وترد أغلاطه وملابساته ولا كرامة.[41]

ومن الأمانة العلمية أيضاً؛ عدم بتر النصوص المقتبسة من كتابات الآخرين، فتخل بالمعنى، ويُنسب للغير ما لم يقله، قال أحمد شلبي: "ويجوز أن يحذف الطالب من الفقرة التي يقتبسها؛ كلمة أو جملة لا يحتاج إليها في بحثه، على ألا يضر الحذف بالمعنى الذي يريده الكاتب الأصلي، وفي حالة الحذف؛ يجب أن توضع نقطٌ أفقيةٌ متتابعة في موضع الحذف".[42]

---

[40] صحيح، رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الأمارة، برقم 1825، صحيح مسلم بشرح النووي: 209/12.

[41] ينظر الملتقى الفقهي على شبكة المعلومات الدولية: http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=5903.

[42] شلبي، أحمد، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ص: 91.

وهذه فتوى للألباني –رحمه الله،– نختم بها هذه الجزئية، جاء في "مجموع فتاوى الألباني"،[43] سؤالٌ مفاده: انتشرت ظاهرة نقل كلام الغير دون عزوه إليه، وقد قيل قديماً: إن ذلك يمحق بركة العلم، فما نصيحتكم لمن يفعل ذلك؟

فكان جواب الألباني رحمه الله قوله: "نقلُ كلام الآخرين دون عزوه إليهم، يمكن أن نسميه: "سرقة حديثة"، أو "بدعة جديدة"، لا يعرفها العلماء من قبل! وليست المسألة انتفاء بركة هذا العلم المسروق فحسب، بل في ذلك دلالة واضحة جدّاً على أن هذا العلم ليس لله، لأنه لو كان لله –عز وجل– لما وقع في وعيد قوله عليه الصلاة والسلام: (المتشبع بما لم يُعط، كلابس ثوبَي زور)"[44] ا.هـ.

ولقد أصابَ الألباني رحمه الله عين السقاء، وشَخَّص موضع الداء، وهو انتفاء الإخلاص وانعدام بعضه أو كله فيمن يسرق جهود الآخرين، فلو جعل لصوص النصوص هذا العلم لله؛ لما تلبّسوا بلباس الغش والخداع المولِّدين للسحت، عن البويطي قال: "قلت للشافعي: إنك تُتْعِبُنَا في تأليف الكتب وتصنيفها؛ والناس لا يلتفتون إليك، ولا إلى تصنيفك!" فقال لي: "إن هذا هو الحق، والحق لا يضيع،"[45] وهو استنباط من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثالَ﴾،[46] ومما يدخل في الأمانة العلمية؛ الإحساس بالمسؤولية، وقيمة التراث العلمي والفكري؛ إحساساً ينبع من الإيمان العميق بدوره الفعال في بناء حضارة الأمة عن طريق إحياء تراثها، وأنه لا مجال للتهاون أو التقاعس في العمل على إخراج تراث أصيلٍ كما تركه مؤلفوه.

مما سبق؛ يتضح أن الأمانة العلمية تنحصر في وجهين:

الأول: الأمانة في أخذ العلم.

الثاني: الأمانة في نقل العلم.

فلله در الآخذ للعلم بنصح وصدق، ومبلغه بأمانة وحرص، ولقد صدق قول الشاعر:

أدّ الأمانة، والخيانةَ فاجتنب *** واعدل ولا تظلم يطيب المكسبُ[47]

---

[43] هذه الفتاوى لا تزال تحت الطبع، والسؤال فيها برقم: 6837.

[44] متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه: 35/7، برقم: 5219، باب: المُتَشَبِّعِ بِمَا لَمْ يَنَلْ، وَمَا يُنْهَى مِنَ افْتِخَارِ الضَّرَّةِ، كتاب النكاح، ورواه مسلم في صحيحه: 1681/3، برقم: 2130، باب: النَّهْيِ عَنِ التَّزْوِيرِ فِي اللِّبَاسِ وَغَيْرِهِ وَالتَّشَبُّعِ بِمَا لَمْ يُعْطَ، كتاب اللباس والزينة.

[45] ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها: 365/51.

[46] سورة الرعد، من الآية: 17.

[47] السلمان، عبد العزيز بن محمد، موارد الظمآن لدروس الزمان: 260/3، الطبعة الثلاثون: 1424هـ–2004م، (د.د).

المبحث الثاني: أهم الواجبات التي يجب اتباعها لتحقيق المخطوطات الحديثية

إن الناظر في التراث الإسلامي؛ يجد علماء الإسلام قد صنفوا مؤلفات عديدة، تشتمل على بعض القواعد في كتابة العلم وضبطه، ومن هؤلاء؛ علماء الحديث، فقد وضعوا خطوطاً عريضة لفن التحقيق، ترشد الباحث فيها إلى الكثير من الضوابط التي يتقن بها كتابته، ابتداءً من كيفية قراءة أنواع الخطوط، والاهتمام بتتبع نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وانتهاءً بوضع الفهارس العلمية التي تخدم الكتاب، وبيان كيفية معرفة الرموز والاختصارات، معرِّفُونَ بها في أول الكتاب أو آخره، ومن المعروف أنه من مطالع القرن الرابع الهجري، بدأ الناس يأخذون العلم من الصحُف –بعد أن كانوا يأخذونه مشافهة من الرجال،–[48] وقد استشعر علماء الحديث بضرورة وضع قواعد تساعد على قراءة تلك الصحف وضبطها، والوقوف على الوجوه التي يرتضيها لها مؤلفوها، ولعل أهم هؤلاء العلماء:

1- الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ (ت: 360هـ)، في مصنفه: "المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي"،[49] ويعتبر هذا الكتاب؛ أولُ كتاب صُنِّف في علم أصول الحديث، حيث كان كتابه من الكتب التي دوّنت القواعد التي اتُّبعت في قبول الأحاديث، قال ابن حجر: "وهو أول كتاب صُنِّف في علوم الحديث في غالب الظن"،[50] وكانت طريقة ترتيبه قي مصنفه –كما ذكر سعد الزعتري– على النحو التالي:

i. بما أن موضوع الكتاب يتحدث عن رواية الحديث وبيان كيفيتها، فقد ربط المؤلف هذا بمقدمةٍ بيَّن فيها رفعة شأن الحديث ومكانتِه، وأنه من أهم العلوم، وكذلك بيَّن مكانة أصحابِ هذا الفن، وأنهم هم الذين يذبُّون عن السُّنّة ويحمونها من التحريف وكلِّ ما يشوبها.

ii. ثم ناسب قبل أن يتكلم عن كتابة الحديث، أن يُنوِّه على أن من جَمَعَ الأحاديث وكتبها وهو على علمٍ بالرواية وعلى علمٍ بالدراية، كان أفضلَ وأعظم.

iii. ومناسبة تقديمه لمبحث "شروط المحدِّث" على مبحث "طرق التّحمل" هي للتنبيه على أن الراوي لا يجوز له أن يتحمَّل الحديث؛ إلاّ عندما تتوفر فيه الشروط التي تؤهله لهذا الأمر.

iv. جمع المصنف عدة أبواب في موضوع واحد، أو موضوعات متعلقة بعضها ببعض، وهي مواضيع الإملاء والاستملاء، وأين تكون، وكيف ينتخب الحديث، وكيفية معالجة المادة العلمية التي كتبوها

---

[48] ينظر: ارحيلة عباس، مقالة على شبكة المعلومات الدولية بعنوان: "القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط" مقالة مُهداة إلى د. أحمد شوقي بينبن، http://wadod.org/vb/showthread.php?t=3908&styleid=1.

[49] الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد الخطيب، الطبعة الثالثة: 1404هـ-1984م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

[50] ذكره عنه حاجي خليفة في كشف الظنون، ولم أظفر به، ينظر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 1612/2.

أو سمعوها: عن وضع الدائرة بين الحديثين، وعن الحل والضرب، والتخريج على الحواشي، وشطب الحرف المكرر، والنَّقْطِ والشكل[51].

2- محمد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري (ت: 405هـ)، وقد صنّف: "معرفة علوم الحديث"،[52] و"كتاب المدخل إلى الصحيح".[53]

3- أحمد بن عبد الله أبو نعيْم الأصفهاني (ت: 430هـ)، وقد صنف "المستخرج على معرفة علوم الحديث"،[54] وهو مستخرج على كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم.

4- أبو بكر أحمد بن علي، المشهور بالخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، في مصنفاته: "الكفاية في علم الرواية"،[55] و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"،[56] وكتاب "تقييد العلم".[57]

5- القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: 544هـ)، في مصنفه: "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"[58] وهو مصنَّفٌ قيمٌ، جمع مادته من مؤلفات المشارقة السالف ذكرها، ولا سيما من كتاب: "المحدث الفاصل" للرامَهُرمزي، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم، و"الكفاية في علم الرواية"، و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، و"تقييد العلم"، وغيرها من كتب الخطيب البغدادي وهي في غاية الأهمية لمحققي التراث في وقتنا الحالي، فهي البداية الأولى في وضع قواعد التحقيق،[59] قال رمضان عبد التواب: "لقد سبق العربُ علماءَ أوروبا إلى الاهتداء للقواعد التي يقابلون بها النصوص المختلفة، لتحقيق الرواية،

---

[51] ينظر: الزعتري، سعد بن فتحي، مقالة على شبكة المعلومات الدولية بعنوان: "دراسة حول كتاب المحدث الفاصل للرامهرمزي"، http://www.al-amen.com/vb/showthread.php?t=2828&p=3507&viewfull=1&styleid=55.

[52] الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق : السيد معظم حسين، الطبعة الثانية: 1397هـ-1977م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[53] الحاكم، محمد بن عبد الله، المدخل إلى الصحيح، تحقيق: ربيع هادي المدخلي، الطبعة الأولى: 1404هـ-1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

[54] ولم يطبع بعد، وهناك نسخة مخطوطة بجامعة برنستون، في أميركا، وبها نقص في آخرها.

[55] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، الطبعة الأولى: 1423هـ-2003م، دار الهدى، ميت غمر، الدقهلية، مصر.

[56] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، الطبعة الأولى: 1403هـ-1983م، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

[57] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تقييد العلم، تحقيق: يوسف العش، الطبعة الثانية: 1394هـ-1974م، دار إحياء السنة النبوية، القاهرة، مصر.

[58] اليحصبي، القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد صقر، الطبعة الأولى: 1398هـ-1970م دار التراث، القاهرة، مصر.

59 ينظر: المصدر السابق، مقدمة المحقق.

والوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحة، وإن ما صنعه علي بن محمد اليونيني (ت: 701هـ)، وإخراج النص الذي بين أيدينا الآن من هذا الكتاب؛ ليعد مفخرة لعلمائنا القدامى، في التحقيق والضبط، وتحري الصواب، وسلوكُ الطرق المختلفة للوصول إليه".[60]

وهكذا استمر الضبط من جيل إلى جيل، إلى أن جاء اللاحقون فجعلوه منهجا متكاملاً، ومدارس مختلفة لا تختلف جوهرياً بعضها عن بعض، إنما في أجزاء يسيرة من الشكليات التي لا ضير على من أخذ ببعضها وترك بعضها الآخر، فلكل وجهة هو موليها، ومع حلول العصر الحديث، ازدادت العناية بفن التحقيق فأخذ العلماء في التأليف في أصول وقواعدِ هذا الفن، وتعدى الأمر تلك المحاولات البسيطة في التحقيق، إلى محاولات رائدة، فألف المستشرقون مؤلفات عديدة تخدم تحقيق التراث، أوائل القرن التاسع عشر، وكذلك المؤلفون العرب، وبات من المعلوم لدى الباحثين في مجال تحقيق النصوص، أنه أصبح علماً مستقلاً بكل ما تشمله كلمة ِ"علم" من معانٍ، له قواعده وضوابطه وأصوله التي لا يتسنى للمتصف بصفة "محقق تراث" أن يهملها، وكذلك أيضا به أمور لا يجُمل بالمحقق أن يَغفلها، وكأي علمٍ تطبيقي فهو يشتمل على مرحلتين:

i. المرحلة التنظيرية، وهي التي تحتوي على القواعد والضوابط الكلية النظرية.
ii. والمرحلة العملية، وتتمثل في إعمال القواعد النظرية المدروسة وتطبيقها على النصوص المراد تحقيقها ونشرها.

أما المرحلة النظرية؛ فحري بكل محقق في المخطوطات عامة أن يهتم أولاً بالاطلاع على أهم الكتب والمراجع التي يحُسن بمريد دخول هذا العلم النهل منها لإتقان علم التحقيق، وأهمها فيما يلي:

i. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون.[61]
ii. ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد.[62]
iii. قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد.[63]
iv. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدَثين، رمضان عبد التواب.[64]
v. أدوات تحقيق النصوص "المصادر العامة"، عصام الشنطي.[65]

---

60 عبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص: 13، الفصل الأول، تاريخ علم تحقيق النصوص عند العرب.

[61] الطبعة السابعة: 1418هـ-1998م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

[62] (د.ط)، 1402هـ-1982م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

[63] الطبعة السابعة: 1407هـ-1987م، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان.

[64] الطبعة الأولى: 1406هـ-1985م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

[65] الطبعة الثانية: 1434هـ-2013م، مكتبة البخاري، القاهرة، مصر.

vi. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، محمود الطناح.[66]

vii. منهج تحقيق النصوص ونشرها، حمّودي القيسي، وسامي بن مكي العاني[67].

viii. تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي.[68]

ix. تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، عبد المجيد دياب.[69]

ثم بعد هذه المرحلة، يستحسن له النظر في أعمال العلماء الراسخين، والمحققين المتقنين، التي تُعد كالنماذج المضيئة في سماء علم التحقيق، أهمهم؛ المحدث أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، واللغوي أبو فهر محمود محمد شاكر، وسيد أحمد صقر، وهؤلاء الأربعة بالذات يقول عنهم الطناحيُّ رحمه الله: "الأفذاذ من الرجال"،[70] ثم؛ ولو نظر بعناية في إخراج أحمد شاكر لرسالة الشافعي، وعمل سيد أحمد صقر على إخراجه لتراث ابن قتيبة، وعمل محمود شاكر على تفسير الطبري وطبقات فحول الشعراء؛ لاتضح له وبان كثير من ضوابط هذا الفن، ثم بعد الاطلاع على ما حقق العلماء؛ يقدم على معرفة أهم المكتبات التي تعنى بالمخطوطات، ويختار العنوان الذي يرغب تحقيقه، وعليه التأكد من عدم تحقيقه سابقاً، إلا إذا كان التحقيق السابق غير جيد، ويحتاج لإعادة تحقيق، أو تحصل على نسخة فريدة تختلف عن سابقتها المحققة، وتبين أن السابقة بها نقص، فهذا له حجته بإعادة التحقيق، وعند اختيار عنوانٍ لمخطوطةٍ؛ لا بد أن تكون لها عدة نسخ، إلا إذا كانت نادرة ونفيسة ولا يوجد لها نظيرٌ، – فله أن يحققها وحدها–، ثم تُجمع النسخ عن طريق مراجعة كتب المشيخات والأثبات، وسؤال أهل التخصص في هذا الفن، ومراسلة المراكز المتخصصة.

وبعد جمع النسخ؛ لا بد من ترجيح نسخة تكون أصلاً تُقابل عليها باقي النسخ، ولا شك لو وُجدت النسخة التي بخط المؤلف فهي أعلى النسخ على الإطلاق، ويأتي بعد ذلك ما كان خطه عليها، أو كانت من سماعاته أو إجازاته، ثم النسخ المنسوخة عن المؤلف، ويُقَدَّم الأقدم فالأقدم.

وأهم المعايير المخطوطة التي لو اجتمعت فيها معظمها؛ كانت مقدمة على غيرها؛ ما يلي:

---

[66] الطبعة الأولى: 1405هـ – 1984م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

[67] (د.ط)، 1395هـ – 1975م، مطبعة المعارف، بغداد، العراق.

[68] الطبعة الأولى: 1402هـ – 1982م، مكتبة العلم، جدة، السعودية.

[69] الطبعة الثانية: 1413هـ – 1993م، دار المعارف، القاهرة، مصر.

[70] مقالات محمود محمد الطناحي، 128/1، الطبعة الأولى: 1422هـ – 2002م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

القِدَم، والكمال، والخلو من العيوب والأخطاء الإملائية، والوضوح، أو كانت معروضة أو مجازة من أحد العلماء، أو كان ناسخها مشهوراً، وعليها تاريخ النسخ، فالنسخة التي تجمع أكثر هذه المميزات؛ يمكن اختيارها بأن تكون أصلاً، ثم تُقابل عليها باقي النسخ.[71]

وبالتزامن والتوازي مع المرحلة الثانية –وهو تحقيق المتن–؛ يمكن للباحث أن يبدأ التطبيق العملي في التحقيق، بعناية أحد العلماء، وينبغي أن ينزل نفسه منزلة المتدرب المتعلم، لا المحقق الناشر، حتى يكون إقباله شديداً، لأنه لو رأى محققاً ناشراً؛ لما استفاد من أهل التخصص، ففاقد الشيء لا يعطيه، وقبل الكلام عن تلك المرحلة، ينبغي أن يُعلم التقسيم المتبع في تحقيق المخطوطات، وهو كالآتي:

تنقسم خطة التحقيق عند أغلب المحققين إلى قسمين:

القسم الأول: القسم الدراسي

ويشتمل على مقدمة، وفصلين:

الفصل الأول: ويتم فيه دراسة المؤلف وحياته العلمية، ويقسم إلى مبحثين أو مباحث؛ –حسب المادة العلمية المتوفرة للمترجم له–.

المبحث الأول: اسمه، وكنيته، ونسبه، ورحلته في طلب العلم، وشيوخه، وتلاميذه.

المبحث الثاني: مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه، وعقيدته، وآثاره، ووفاته.

الفصل الثاني: ويشتمل على دراسةِ الكتاب، ومنهج المؤلف في التأليف، ومنهج المحقق، فهو في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ويدرس فيه توثيق العنوان، توثيق نسبة الكتاب للمؤلف، وقيمة الكتاب العلمية.

المبحث الثاني: مصادر المؤلف في الكتاب، –المواضع والكتب التي ينقل عنها،– ومنهج المؤلف، وهي الخطة التي سار عليها.

المبحث الثالث: منهج التحقيق، وهو بيان الطريقة التي سار عليها الباحث، وتفسيره كذلك للمصطلحات المعتمدة في التحقيق، كرموز النسخ، والمصادر، ووصف النسخ، ثم يضع نماذج من المخطوطات، سواءً كانت أصلاً أم مقابلاً عليها.

[71] ينظر: المرعشلي، يوسف، أصول كتابة البحث العلمي، ص: 253، مبحث: دراسة النسخ وتقييمها، وهارون، عبد السلام، تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص: 28، الفصل الثاني؛ المقابلة بين النسخ واختيار النسخة الأم.

القسم الثاني: تحقيق النص

وهو المرحلة العملية لإعمال القواعد النظرية المدروسة وتطبيقها على النصوص المراد تحقيقها ونشرها، ويكمن في ثلاثة أعمال: النسخ والمقابلة، ثم التوثيق. النسخ، والمقابلة، وهاتان المرحلتان يخرج فيهما متن المخطوطة إلى حيز الوجود، إما بالطباعة على الحاسوب مباشرة، ثم المقابلة بالنسخ الأخرى، أو بالكتابة اليدوية على ورق ثم المقابلة والطباعة، والضوابط المتبعة في هاتين المرحلتين مشهورة، غير أن أهمها معرفة الرموز المستخدمة في المخطوطة لفتح الكلمات المبهمة، أو لاستدراك سقط وقع فيه النساخ، أو لشرح كلمة غير واضحة، ولعلنا نذكر هنا أهم الرموز المستخدمة في المخطوطات الحديثية:

1- التَّضْبِيب، ورمزه: (ضـ)، ووجود هذا الرمز فوق لفظٍ ما؛ يَعنى أنه أشكل على الناسخ، ومع ذلك كتبه كما سمعه، أو قرأه في الأصل، ووضع هذا الرمز (ضـ) لتنبيه القارئ إلى أن الرِّوَاية وقعت هكذا، إلا أنها مشكلة، وهو ما وضحه القاضي عِياضٌ بقوله: "ومعنى ذلك أنه صحَّ من جهة الرواية، وضعُف من جهة المعنى، فلم يُكمِل عليه التصحيح، وكتب عليه هذا علامةً على مَرَضِهِ، ولئلاَّ يُرتاب في صحة روايته، ويظن الناظر في كتابه مَهْمَا وقف عليه يومًا مَلْحونًا أو مُغَيَّرًا، أنه من وَهْمِهِ وغَلَطه، لا من صحة سماعه، فنبَّه بالتمريض عليه على وقوفه عليه عند السماع، ونقله على ما هو عليه، ولعلَّ غيره قد يُخَرِّج له وَجْهًا صحيحًا، ويظهر له في صحَّة معناه ولفظِهِ حُجةٌ لم تظهر لهذا، ففوق كل ذي علم عليم"،[72] وحكي عن بعضهم وهم يَصِفونُ المدَقِّقَ منَ النَّقَلَةِ بقولهم: "نَقَّلَهَا بِضَبَّتِهَا"، أي بكل ما فيها، صحيحها وسقيمها.[73]

2- (ع)، أو (ظ)، ويكتبان عند الشَّكّ في وضوح كلمة مع تقاربها في الرسم مع كلمة أخرى، يتوقع أن تكون هي المقصودةَ يوضع عليها (ع) وهي تعني: (لعل)، أو (ظ) وهي تعني: (الظاهر)، ثم يكتب في الهامش ما يراه صوابًا على الشَّكِّ، أما إذا لم يعرف وجه الصواب، ولم تكن متشابهة مع أخرى فيكتب: (ك) بمعنى: (كذا في الأصل).[74]

3- اللَّحق والإضافة، والإصلاح، والتمييز؛ ورمزُهُ خط رأسي مال إلى أقرب الهامشين، أو إلى أَوْسَعِهما، وهو شبيه بحرف الراء المقلوبة، ويوضع عند اكتشاف السقط أو النقص، أو الخطأ، وذلك بين الكلمتينِ اللَّتَيْنِ وقع السقط بينهما، أو فوق الكلمة المراد إصلاحها ويكتب في الهامش -مقابل رأس العلامة الممال- الكلام الذي سقط، أو الكلمة المراد إصلاحها، ثم بعد التأكُّد يكتب (صح)، تأكيدًا لصحة ما أضافه، أو أصلحه، وفي هذا يقول القاضي عياض: "أما كتابة (صح) على الحرف فهو استثبات لصحة معناه وروايته،

---

[72] اليحصبي، القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: 167.

[73] ينظر: عيدروس، حيدر، مقالة على شبكة المعلومات الدولية، بعنوان: "نظراتٌ في منهج تقييد وكتابة العلم على ضوء قواعد المحدثين" http://www.alukah.net/sharia/0/2103/#ixzz4gxSrU9HQ.

[74] ينظر: المرعشلي، يوسف، أصول كتابة البحث العلمي، ص: 271-275، مبحث الاختصارات.

ولا يكتب (صح) إلا على ما هذا سبيله؛ إما عند لحقه، أو إصلاحه، أو تقييد مهمَلِهِ، وشكل مُشْكِلِهِ، ليُعرَفَ أنه صحيح بهذه السبيل، قد وقف عليه عند الرواية، واهْتَبَلَ،[75] بتقييده".[76]

4- الضَّرْب، أوِ الشَّطْبُ، أو الحذف: وهو أن يكتشف الناسخ كلامًا مُكَرَّرًا، أو زائدًا، أو في غير محله، ويلزم حَذْفُه، فبعضهم يضع خَطًّا فوق الكلمة، أو الجملة المراد حذفُها، وإذا كان الكلام طويلاً فيضع حرف (لا) فوق أول كلمة منَ الكلام المراد حذفُهُ، ثم يضع (إلى) فوق آخِر كلمة منه، وهذا يعني أن ما وقع بين هذين الحرفين ليس من النص.[77]

5- (م) أو (خ) وهو رمز للتقديم والتأخير: وهو أن يكتشف الناسخ بعد المقابلة أنه قَدَّمَ كلمة، مكان أخرى، ورمزوا له بوضع حرف الميم فوق الكلمة التي يراد تأخيرها، وحرف الميم أيضًا فوق الكلمة التي يراد تقديمها، وربما رمز له بعضهم بحرف الخاء المعجمة فوق ما يراد تأخيره، وبحرف القاف فوق ما يراد تقديمه، أو بالخاء لما يراد تأخيره، ومعها ميم بدل القاف لما يراد تقديمه.[78]

6- الإعجام والإهمال: تَتَشابَهُ بعضُ الحُروف رَسْمًا، ويَنتج عن هذا التشابه تصحيف وتحريف بسبب اختلاط الإهمال والإعجام، وللاحتراز من ذلك فَقَدِ احتاط الأقدمون بوضع علامات ورموز تُزيل الاشتباه في الحروف المتشابهة، وفي ذلك قال القاضي عِيَاضٌ: "والكلمات المشتَبِهَة، إذا ضُبِطَتْ وصُحِّحَتْ في الكتاب؛ أن يرسم ذلك الحرف المشكِل مفردًا في حاشية الكتاب، قُبَالَةَ الحرف بإهماله، أو نَقْطِهِ، أو ضَبْطِهِ، ليَسْتَبِينَ أمرُهُ، ويرتفعَ الإشكال عنه، مما لعله يُوهِمُهُ ما يقابله من الأسطار فوقَهُ أو تحتَهُ، من نَقْطِ غيرِهِ، أو شَكْلِهِ، لا سيما مع دقة الكتاب، وضِيق الأسطار، فيرتفع بإفراده الإشكال، وكما نأمرُه بنقط ما يُنقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المهمَل، بجعل علامة الإهمال تحتَه، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة، وكذلك تحت العَيْنِ عَيْنا صغيرة، وكذلك الصاد والطاء، والدال والراء، وهو عمل بعض أهل المشرق والأندلس، ومنهم من يقتصر على مثال النَّبْرَةِ تحت الحروف المهمَلة، ومنهم من يقلِبُ النَّقْط في المهملات، فيجعله أسفلَ؛ علامةً لإهماله، ومن أهل المشرق من يُعَلِّم على الحروف المهمَلة بخطٍّ صغير فوقَه شِبْهَ نصف النَّبْرَةِ". ا.هـ[79]

7- التثليث: وهو قَبول الحرف للحركات الثلاث، (النَّصْب، والرَّفْع، والخَفْض)، ورمز له بحرف الثاء المثلثة؛ مِثْل: (الترمذي)؛ فيضعون فوق حرف التاء المثناة منه؛ حرفَ ثاء مُثلَّثَة صغيرة، وهذا يَعْنِي أنَّ تاءَ التّرمذي يجوز فيها الفتح، والضم، والكسر، وهناك رموز حديثية مشهورة، نظمها السيوطي في ألفيته:

---

[75] الاهتبال: الاغتنام، والاهتمام، والعناية، ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: 687/11، مادة: هبل.

[76] اليحصبي، القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: 166.

[77] ابن الصلاح، عثمان، مقدمة ابن الصلاح: ص: 199-200.

[78] ينظر: المرعشلي، يوسف، أصول كتابة البحث العلمي، ص: 271-275، مبحث الاختصارات.

[79] اليحصبي، القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: 156-157.

وَكَتَبُـوا حَدَّثَنَا ثَنَـا وَنَـا وَدَثَنَـــــــا ثُمَّ أَنَـا أَخْبَـرَنَـا
أَوْ أَرَنَـا أَوْ أَبَنَا أَوْ أَخَنَا حَـدَّثَنِي قِـــسْهَـا عَلَى حَـدَّثَنَا
وَقَالَ قَافًا مَعْ ثَنَا أَوْ تُفْرَدُ وَحَذْفُهَا فِي الخَطِّ أَصْلاً أَجْوَدُ[80]

وهناك إصطلاحات أخرى قد يوردها المؤلفون وينصون عليها في مقدمة مؤلفاتهم، فليفطن المحقق إلى معرفة اصطلاحات المؤلف أولاً قبل الشروع في التحقيق.

ثم بعد مرحلة النسخ والمقابلة؛ تأتي مرحلة التوثيق والتخريج، وهي مراحل علمية محضة، تختص بدراسة النصوص المتنوعة الموجودة في متن المخطوطة، ولعلنا نذكرها هنا إجمالاً، ثم نفصل القول في كيفية تخريج الأحاديث النبوية:

يمكن القول أن أهم ما يجب توثيقه أو تخريجه في متن المخطوط؛ الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار أو الأقوال المأثورة، والشعر، والنصوص المقتبسة، والحكم والأمثال، وتعريف الأعلام المضمرة، والتعريف بالبلدان والأماكن والقبائل، شرح الألفاظ الغريبة وقليلة الاستعمال.

أما عن الأحاديث الواردة في المتن المخطوط، فطريقة تنظينها عملياً؛ أن تحصر بين قوسين عاديين: ( )، ويشار إلى هذا في بداية الدراسة ضمن الرموز المستعملة في التحقيق، وتضبط بالشكل، وتخرج في الهامش من كتب الحديث المعتبرة، الصحاح أولاً ثم السنن، ويوضع رقم الهامش بعد نهاية الحديث، أو بعد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما لم يكن في الصحيحين؛ يحكم عليه في الهامش بدراسة سنده وشواهده ومتابعاته، ثم يوثق الحكم، هذا بوجه عام، أما الأحاديث الواردة في متن المخطوطات؛ فهي على ضربين:

i. أحاديث مجردة من الأسانيد، وهذه الأحاديث لا يمكن تخريجها إلا بالرجوع للمتن، والبحث عن المتن في مصادر ومراجع الأحاديث المسندة، لدراسة السند، والوصول للحكم الحديثي.
ii. أحاديث تامة مروية بأسانيدها، ودراستها تكون على النحو التالي:

a. من أول واجبات المحقق؛ رجوعه إلى النسخ الخطية العتيقة، وإلى الكتب المساعدة كالمصادر التي استقى منها صاحب المخطوط، ومن نقل عنه، مع الأخذ بعين الاعتبار؛ معرفة شرح كل الرموز والمصطلحات المدرجة في الحاشية أو المتن، وذلك بالرجوع لكتب مناهج البحث المتخصصة في هذا المجال.
b. يخرج الحديث من الصحيحين، فإن لم يوجد فمن المسانيد والسنن وكتب السنة المشهورة، ثم من الأجزاء الحديثية، ويكتب رقم الجزء والصفحة، ثم رقم الحديث، ثم الباب والكتاب، وتتبع هذه

[80] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ألفية السيوطي في علم الحديث، ص: 78، الأبيات: 472-474.

الطريقة فيمن بوب كتابه بهذه الطريقة، ككتب الصحاح والسنن، أما المسانيد والأجزاء الحديثية فيكتفى برقم الجزء والصفحة.

c. التخريج يرتب على حسب الوفيات، فالأقدم هو الأولى بالتقديم.

d. عند التخريج لا بد من مطالعة الكتب التي تجمع أسانيد كتب متعددة؛ مثل: تحفة الأشراف ليوسف المزي، وجامع المسانيد، لابن كثير، وإتحاف المهرة، والمطالب العالية، كلاهما لابن حجر، والمسند الجامع لأحاديث الكتب الستة ومؤلفات أصحابها الأخرى، قام بجمعه عدد من الباحثين، وكذلك يستأنس بجامع الأصول، لابن الأثير، وموسوعة أطراف الحديث، لمحمد زغلول، والكتب المحققة المخرجة، وكذلك كتب التخريج القديمة؛ يستفاد منها كثيراً عند تخريجنا للأحاديث، مثل نصب الراية للزيلعي، والتلخيص الحبير، لابن حجر، وتخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي، وتحفة المحتاج، للهيثمي، وتخريج أحاديث الكشاف للزيلعي.

القسم الثالث: طريقة تخريج الحديث

طريقة تخريج الحديث إما عن طريق رواي الحديث من الصحابة، وهذا يرجع فيه للكتب الحديثية المرتبة بحسب الرواة من الصحابة، كالمسانيد، والمعاجم، أو عن طريق الرجوع لموسوعة أطراف الحديث، أو فهارس الكتب الحديثية المطبوعة حديثاً، فيُبحث فيها عن بداية كل حديث، أو عن طريق معرفة موضوع الحديث، فيبحث عن الحديث في بابه الفقهي، فيبحث عن الحديث في الكتب التي سلكت هذه الطريقة في التأليف، كالجوامع والمستخرجات والمستدركات والسنن، أو الكتب الجامعة؛ كمجمع الزوائد، وجامع الأصول، ويخرج الحديث كذلك من خلال تجريد الفعل المشتق من الفعل الثلاثي، كحديث: (عليكم بالصدق)،[81] فتجرد كلمة "بالصدق" إلى الفعل الثلاثي؛ فتصير: صدق، والذي يخدم هذه الطريقة في البحث عن الحديث؛ فهارس صحيح مسلم للمرصفي، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث لنوسك، وفهرس مسند أبي يعلى بتحقيق حسين أسد، وغيرها.

ويخرج الحديث كذلك بالنظر إلى نوع الحديث، فإن كان ضعيفاً؛ يبحث عنه في المصادر المتخصصة في الحديث الضعيف، وإذا كان مشتهراً على ألسنة الناس؛ نبحث عنه في المقاصد الحسنة، للسخاوي، وكشف الخفاء، للعجلوني، وإذا كان الحديث من أحاديث الأحكام؛ يُبحث عنه في كتب

[81] صحيح، رواه مسلم في صحيحه: 2013/4، حديث رقم: 2607، باب: قُبْحِ الْكَذِبِ وَحُسْنِ الصِّدْقِ وَفَضْلِهِ، كتاب البر والصلة، وهو بتمامه: عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّابًا)، وللبخاري لفظ آخر بنحوه.

أحاديث الأحكام، مثل: إرواء الغليل، للألباني، والتلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني، ونصب الراية، للزيلعي، وإذا كان الحديث من أحاديث التفسير؛ يبحث عنه في كتب التفاسير المسندة مثل تفسير الطبري، وابن أبي حاتم، والواحدي، وغيرهم.

ولا ننسى هنا استغلال الوسائل الحديثة في البحث، كالحواسيب والمنصات العلمية المتخصصة في البحث العلمي، كالمكتبة الشاملة، والجامع الأكبر، وجامع الأحاديث، وغيرها الكثير من البرامج النافعة التي توفر الوقت والجهد.

وبعد تخريج الحديث وجمعة من مختلف طرقه وشواهده؛ يحكم على الأحاديث، فيكون بهذا التدرج: نبحث عن حكم المتقدمين، فإذا كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما؛ فهو صحيح، أما إذا كان في غير الصحيحين؛ فلا بد من جمع أقوال أهل العلم في تصحيح الأحاديث وتعليلها، وهي كثيرة؛ ككتب العلل، ومراجع التخريج القديمة، وبعض الكتب التي شملت أحكاماً مثل جامع الترمذي، وسنن الدارقطني، أما إذا لم نجد لأهل العلم تصحيحاً ولا تضعيفاً في ذلك الحديث المبحوث عنه، فنعمل قواعد الجرح والتعديل وقواعد المصطلح، فمن المعلوم لدى أهل هذا الفن؛ أن شروط صحة الحديث خمسة: الاتصال، والعدالة، والضبط، –وهذه الثلاثة؛ تكون في الإسناد ورجالاته ونبحث عنها بمراجعة كتب الرجال، كتهذيب الكمال للمزي، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسانه لابن حجر، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب كليهما لابن حجر،– أما عدم الشذوذ، وعدم العلة، فهما يحتاجان إلى الحفظ، وهو أمر ليس بالهين، ويحتاج إلى معرفة ودربة واسعة.

وبعد الحكم النهائي على الحديث؛ الاهتمام بشرح غريب الحديث، والألفاظ قليلة الاستعمال وضبط الأسماء المشكلة في المتن.

وهناك أمور ينبغي لمحقق النصوص الحديثية ألا يتغافلها:

أولاً: الوقوف على طريقة اختيار الأحاديث وترتيبها بالنسبة إلى بعضها، حيث يفيدنا ذلك في معرفة الناسخ من المنسوخ، والراجح من المرجوح، وطرق الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشرح الغريب، وذلك بمقارنة الروايات ببعضها، وتمييز المدرج في الحديث من نص الحديث.

ثانياً: التعرف على شروط الأئمة أصحاب المصنفات، وتمييز المعتدل من المتشدد والمتساهل منهم، فما يصححه ابن حبان قد لا يصححه البخاري، وما يصححه الحاكم قد لا يوافقه على تصحيحه الذهبي أو غيره.

ثالثاً: تتبع الراوي الذي يروي عنه المصنف أسانيده، وهذا يدلنا على معرفة الطبقة التي أخذ المؤلف عنها، وبالتالي؛ يمكننا مراجعة كتب التراجم، وتتبع تلاميذ شيوخ المصنف بيسر.

رابعاً: معرفة الطرق التي تم بها تحمُّل كل حديث وأداؤه، سماعا أو عرضا أو إجازة أو وجادة أو غير ذلك من طرق التحمل والأداء، وذلك يفيد في معرفة المتصل والمنقطع والصحيح والمعلّ، ونحو ذلك.

خامساً: معرفة طرق التصنيف الحديثية، كالمسانيد، والسنن، والصحاح، حيث يفيد ذلك في معرفة طرق تخريج الأحاديث، كما أن معرفة مناهج المحدثين في تدوين الحديث وضبطه يفيدنا كثيرا في تحقيق المخطوطات الحديثية.

سادساً: من الأهمية بمكان؛ معرفة دلائل الرموز، وعدم تركها مطلقا، لأنها قد تقلب المعاني رأساً على عقب، فيكون اللحن في المتن، وهذا منافٍ لأمانة المحقق.

نتائج البحث

i. يشترك العمل على تحقيق المخطوطات الحديثية والعلوم الأخرى في ضوابط؛ أهمها: الأمانة في أداء النص صحيحاً من غير زيادة أو نقصان: فالمحقق بمثابة راوية للكتاب الذي يرويه بطريقة التلقي عن المؤلف.

ii. إن عدم الثقافة الكافية وكثرة الاطلاع للباحث؛ يورطه في الكثير من الأمور الشائكة التي تضر به كباحث، ولا تؤتي الثمرة المبتغاة كما يجب أن تكون في بحثه.

iii. علو الهمة سر النجاح، فلو لم يكن الباحث عالي الهمة؛ فسيكون بحثه هزيلاً، ومادته العلمية يتيمة المعاني، مفتقرة لقوة النقل والتحليل، وكثرة الحجج.

iv. انعدام الأمانة العلمية تعني الخيانة العلمية، ومن كانت فيه هذه الخصلة الذميمة، فلا ثقة فيه وفيما يكتبه، فهو كالسارق سواءً بسواءٍ.

v. فيما يتعلق بتحقيق النصوص الحديثية؛ إذا لم يتبع الباحث ضوابط التخريج، ابتداء بالتضلع من علم الحديث وضوابطه، وانتهاءً بالتخريج والحكم النهائي على الحديث؛ فلن يستطيع الخوض في غماره، وإن خاضه رغبة فيه بدون أدواته؛ فستكون سقطاته وزلاته أكثر من إنجازاته.

vi. إن نتيجة الخوض في علم الحديث ورجالاته بدون تعلمه رواية ودراية؛ تكاد تكون كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فسيكون من هذا المتعالم؛ تصحيح الحديث الموضوع وقبوله، وتكذيب الحديث الصحيح وتفنيده.

الخاتمة

ختاماً، إن مناهج تحقيق المخطوطات في العصر الحديث تكاد تكون متوافقة، من ناحية أصالة التحقيق وجودته، ولا تختلف إلا في بعض الشكليات التي ليس فيها ضرر أو إجحاف بالنص المحقَّق، فعلى كل باحث التحصن بعلومها قبل أن يخوض غمار التحقيق من دون دراية أو دربة كافية، لأن تحقيق التراث رسالة حضارة يُقصد بها خلق وعي علمي، أو إنماؤه، قبل أن تكون حرفة لمحترف، ففي تحقيق النص العلمي

على الضوابط الراسخة للتحقيق؛ كشف جديد ووعي رشيد لأهمية المخطوطات التراثية، من شأنه أن يرفع أقواما تخلدهم أعمالهم التحقيقية، ومن خير ما يتركه المرء بعد موته في دنياه؛ علم ينتفع به.

وإذا رأينا الكثير من جهود العلماء المسلمين قد بخس حقه من الباحثين المحدثين؛ فلا يفسر ذلك إلاّ لعزوف الكثير من المحققين عن تحقيق نصوص التراث العلمي بسبب ما ألمحنا اليه في هذه الورقات من صعوبات قد لا يلقاها من يُعنى بتحقيق نصوص في علوم ومعارف أخرى، وقد آن الأوان لتصحيح هذا المسار، وتبديد تلك الفكرة القائلة بتقصير المسلمين في البحث العلمي، فالعلوم التطبيقية والمتخصصة لدى الباحثين في كل مكان؛ كانت جميعاً تمثل مجالات اهتمامهم وتجاربهم ونتائجهم، وهو إنجاز كبير تدين له البشرية جمعاء، وإن خزائن المخطوطات العديدة لتراثنا العلمي الزاخر في أرجاء المعمورة؛ لم تزل بانتظار الجادّين من أهل التحقيق والصبر، يخرجونها من ظلمات الطي والنسيان ويزيلون عنها غبار القرون، ويكشفون عن مكنوناتها من تراثنا العلمي الزاهر، ويحيُونَ بصبرهم ما قالته هذه الأمة إلى بني البشر من جليل المآثر.

REFERENCES

ᶜAbdullah ibn ᶜAbd al-Rahim ᶜUsaylan. 1995. *Tahqiq al-Makhtutat Bayna al-Waqiᶜ wa al-Nahj*. Al-Riyad: Maktabat al-Malik Fahd al-Wataniyyah.

ᶜAbd al-ᶜAziz ibn Muhammad al-Salman. 2004. *Mawarid al-Ẓam'an Li Durus al-Zaman*. N.pl: n.pb.

ᶜAbd al-Hadi al-Fadliyy. 1982. *Tahqiq al-Turath*. Jaddah: Maktabat al-ᶜIlm.

ᶜAbd al-Majid Diyab. 1993. *Tahqiq al-Turath al-ᶜArabiyy Manhajuhu wa Tatawwuruhu*. Al-Qahirah: Dar al-Maᶜarif.

ᶜAbd al-Salam Harun. 1998. *Tahqiq al-Nusus wa Nashruha*. Al-Qahirah: Maktabat al-Khanjiyy.

Ahmad ibn Hanbal al-Shaybaniyy. 1999. *Al-Musnad*. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.

Ahmad Shalabiyy. 1968. *Kayfa Taktubu Bahthan Aw Risalatan*. Al-Qahirah: Maktabat al-Nahdah.

Al-ᶜAkbari, ᶜAbdullah ibn al-Husayn. *Sharh Diwan al-Mutanabbiy*. Beirut: Dar al-Maᶜrifah.

Anun. 2002 *Maqalat Mahmud Muhammad al-Tanahiyy*. Beirut: Dar al-Basha'ir al-Islamiyyah.

al-Albaniyy, Muhammad Nasir al-Din. 2002. *Silsilat al-Ahadith al-Sahihah wa Shay' min Fiqhiha*. Al-Riyad: Maktabat al-Maᶜarif.

Al-Albaniyy, Muhammad Nasir al-Din. 1986. *Tabwib wa Tartib Ahadith al-Saghir wa Ziyadatuhu*. Beirut: al-Maktab al-Islamiyy.

Bashar ᶜAwwad Maᶜruf. 1982. *Dabt al-Nas wa al-Taᶜliq ᶜAlayh*. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.

Al-Bukhariyy, Muhammad ibn Ismaᶜil. 1987. *Sahih al-Bukhariyy*. Beirut: Dar Ibn Kathir, Dar al-Yamamah.

Al-Fayruz Abadi, Muhammad ibn Yaᶜqub. 2005. *Al-Qamus al-Muhit*. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.

Al-Hakim, Muhammad ibn ᶜAbdillah. 1984. *Al-Madkhal Ila al-Sahih*. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.

Hamudiyy al-Qaysiyy. 1975. *Manhaj Tahqiq al-Nusus wa Nashruha*. Baghdad: Matbaᶜat al-Maᶜarif.

Ibn ᶜAbd al-Barr, Yusuf ibn ᶜAbdillah. 1994. *Jamiᶜ Bayan al-ᶜIlm wa Fadluhu*. Al-Damam: Dar Ibn al-Jawziyy.
Ibn ᶜAsakir, ᶜAliyy ibn al-Hassan. 1998. *Tarikh Madinah Dimashq wa Dhikr Fadliha*. Beirut: Dar al-Fikr.
Ibn Hajar al-ᶜAsqalaniyy, Ahmad. 1960. *Fath al-Bari*. Beirut: Dar al-Maᶜrifah.
Ibn al-Jawziyy, ᶜAbd al-Rahman Abu al-Farj. 2004. *Sayd al-Khatir*. Dimashq: Dar al-Qalam.
Ibn al-Jawziyy, ᶜAbd al-Rahman Abu al-Farj. 1979. *Sifat al-Safwah*. Beirut: Dar al-Maᶜrifah.
Ibn Kathir, Ismaᶜil ibn ᶜUmar. 1999. *Tafsir al-Qur'an al-ᶜAzim*. Al-Madinat al-Munawwarah: Dar Taybah.Ibn Faris, Zakariyya. 1979. *Muᶜjam Maqayiis al-Lughah*. Beirut: Dar al-Fikr.
Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukram. 1994. *Lisan al-ᶜArab*. Beirut: Dar Sadir.
Ibn Qayyim al-Jawziyyah. 1973. *Al-Fawa'id*. Beirut: Dar al-Kutub al-ᶜIlmiyyah.
Ibn Qayyim al-Jawziyyah. 1973. *Madarij al-Salikin Bayna Manazil Iyyaka Naᶜbudu wa Iyyaka Nastaᶜin*. Beirut: Dar al-Kitab al-ᶜArabiyy.
Ibn Salah, ᶜUthman. 1986. *Muqaddimah Ibn al-Salah*. Beirut: Dar al-Fikr al-Muᶜasir.
Ibn Sullam, al-Qasim Abu ᶜUbayd. 1964. *Gharib al-Hadith*. Hyderabad: Matbaᶜ Da'irat al-Maᶜarif al-ᶜUthmaniyyah.
Ibrahim ibn Muhammad ibn Muflih. 1990. *Al-Maqsad al-Arshad fi Dhikr Ashab al-Imam Ahmad*. Al-Riyad. Maktabat al-Rushd.
ᶜIsam al-Shantiy. 2013. *Adawat Tahqiq al-Nusus – al-Masadirr al-ᶜAmmah*. Al-Qahirah: Maktabat al-Bukhariyy.
Iyyad al-Yahsabiyy. 1960. *Al-ᶜIlm Ila Maᶜrifah Usul al-Riwayat wa Taqyid al-Simaᶜ*. Al-Qahirah: Dar al-Turath.
Al-Jahiz, ᶜAmru ibn Bahr. 1989. *Tahdhib al-Akhlaq*. Tanta: Dar al-Sahabah.
Al-Khatib al-Baghdadiyy, Ahmad ibn ᶜAliyy. 1983. *Al-Jamiᶜ li Akhlaq al-Rawiyy wa Adab al-Samiᶜ*. Riyad: Maktabat al-Maᶜarif.
Al-Khatib al-Baghdadiyy, Ahmad ibn ᶜAliyy. 2003. *Al-Kifayah fi ᶜIlm al-Riwayah*. Al-Daqhaliyyah: Dar al-Huda.
Al-Khatib al-Baghdadiyy, Ahmad ibn ᶜAliyy. 1974. *Taqyid al-ᶜIlm*. Al-Qahirah: Dar Ihya' al-Sunnat al-Nabawiyyah.
Mahmud al-Tanahiyy. 1984. *Madkhal ila Tarikh Nashr al-Turath al-ᶜArabiyy*. Al-Qahirah: Maktabat al-Khanjiyy.
Al-Mawardiyy, ᶜAliyy ibn Muhammad. 2004. *Adab al-Dunya wa al-Din*. Beirut: Mu'assasat al-Kutub al-Thaqafiyyah.
Muhammad ibn ᶜAbdillah al-Hakim. 1977. *Maᶜrifah ᶜUlum al-Hadith*. Beirut: Dar al-Kutub al-ᶜIlmiyyah.
Muhammad ibn Ibrahim al-Hamd. 1997. *Al-Himmah al-ᶜAliyyah*. Al-Riyad: Dar al-Qasim.
Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayriyy. *Sahih Muslim*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-ᶜArabiyy.
Mustafa ibn ᶜAbdillah Khalifah. 1941. *Kashf al-Zunun ᶜAn Asami al-Kutub wa al-Funun*. Baghdad: Maktabat al-Muthanna.
Al-Nawawiyy, Yahya ibn Sharaf al-Din. 1972. *Sharh al-Nawawiyy ᶜAla Sahih Muslim*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-ᶜArabiyy.
Al-Qarafiyy, Ahmad ibn Idris. *Anwar al-Buruq fi Anwa' al-Furuq*. Beirut: ᶜAlam al-Kutub.
Al-Raghib al-Asfahaniyy, al-Husayn ibn Muhammad. 1992. *Al-Mufradat fi Gharib al-Qur'an*. Dimashq: Dar al-ᶜIlm al-Shamiyyah.
Ramadan ᶜAbd al-Tawwab. 1985. *Manahij Tahqiq al-Turath Bayna al-Qudama wa al-Muhaddithin*. Al-Qahirah: Maktabat al-Khanjiyy.Al-Rammahurmuziyy, al-Hassan ibn ᶜAbd al-Rahman. 1984. *Al-Muhaddith al-Fasil Bayna al-Rawiyy wa al-Waᶜiyy*. Beirut: Dar al-Fikr.
Salah al-Din al-Manjad. 1987. *Qawaᶜid Tahqiq al-Makhtutat*. Beirut: Dar al-Kutub al-Jadid.

Al-Shafiᶜiyy, Muhammad ibn Idris. 2005. *Diwan Al-Shafiᶜiyy*. Beirut: Dar al-Maᶜrifah.
Al-Suyutiyy, ᶜAbd al-Rahman ibn Abi Bakar. *Alfiyyat al-Suyutiyy fi ᶜIlm al-Hadith*. Beirut: al-Maktabat al-ᶜIlmiyyah.
Yusuf al-Murrᶜashiliyy. 2003. *Usul Kitabat al-Bath al-ᶜIlmiyy wa Tahqiq al-Makhtutat*. Beirut: Dar al-Maᶜrifah.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.